التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) على تدفقات النقد الأجنبى إلى مصر ومتطلبات مواجهة تداعيات الأزمة

رانيا عامر*

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر وسبل مواجهة هذه الآثار، حيث إن تراجع المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية قد يؤدى إلى تدهور الموازين الخارجية لمصر، ففى ضوء هذه الأزمة تأثرت مستهدفات المالية العامة وميزان التعاملات الخارجية بالتراجع فى النمو الاقتصادى وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات الضريبية، كذلك أدت زيادة الاحتياجات التمويلية إلى تصاعد الضغوط على الدين الحكومى المرتفع بالأساس.

مقدمة

منذ الإعلان عن ظهور فيروس كورونا المستجد بالصين فى ديسمبر ٢٠١٩، ومع ظهور أول حالة بمصر فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٢٠، تعاملت الدولة المصرية منذ اللحظة الأولى مع أزمة كورونا بصرامة، واتخذت خطوات سريعة وواضحة وتبنت استراتيجية محكمة لمواجهة الفيروس المستجد، مما جعل منظمة الصحة العالمية بمصر تشيد بجهود الدولة فى إدارة الأزمة. وحتى اللحظة الراهنة تحرص الدولة المصرية على اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التى تكفل التعامل الاستباقى مع مخاطر انتشار فيروس كورونا المستجد، والحد من آثاره ومخاطره، خاصة مع قرار

* مدرس الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

العودة التدريجية لعجلة الإنتاج، وما يحمله ذلك من تحديات تتمثل فى الضغط على المنظومة الصحية[١].

وقد فرض هذا الوضع العالمى كثيرًا من التحديات فى ظل حالة من عدم اليقين، حيث إنه من المتوقع أن تترك هذه الأزمة النظام العالمى وقد تبدلت أولوياته وتوجهاته الاقتصادية وتشابكاته ومؤسساته ونظم حوكمته فضلا عن تغير موازين القوى، وهو ما يفرض كثيرا من التحديات أهمها عجز التوقعات عن التنبؤ بطول فترة الأزمة ومدى عمقها وأنسب السياسات لمواجهتها والدخول التدريجى فى الدورة الاقتصادية.

وعلى ضوء ذلك أعلن صندوق النقد الدولى عن تخفيض توقعات نمو الاقتصاد العالمى من ٢,٩٪ إلى سالب ٣٪، وبالنسبة للأسواق الناشئة فمن المتوقع أن تحقق نموًا سالبًا بنسبة ١٪، وبالنسبة للصين فمن المتوقع أن تحقق معدل نمو ٢,١٪، وهو أمر غير مسبوق على الإطلاق على مدار تاريخها، الأمر الذى يؤكد أن الاقتصاد العالمى دخل بالفعل فى تحديات عنيفة. كما تقدر الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) أن المنطقة ستخسر ٤٢ مليار دولار من الناتج المحلى الإجمالى، نتيجة الوباء وما لا يقل عن ٧,١ مليون وظيفة ومن ثم زيادة معدل البطالة بنسبة ١,٢٪ بينما تقدر منظمة العمل الدولية أن ارتفاع البطالة العالمية سيتراوح بين ٥,٣ مليون إلى ٢٤,٧ مليون.

ولا شك أن الاقتصاد المصرى لم يكن بمنأى عما تقدم، فبلغت حالات الإصابة حتى آخر شهر إبريل ٢٠٢٠ نحو ٥٥٣٧ حالة إصابة و١٣٨١ حالة وفاة. وقد شهدت كثير من القطاعات نتيجة هذه الأحداث الدولية والمحلية اضطرابات كثيرة وعلى رأسها قطاع الصحة والسياحة والطيران والنقل بمختلف أنواعه، والقطاع المالى وخاصة البورصة المصرية التى شهدت خروج لرأس المال الأجنبى بكثافة ومن ثم انخفاض متحصلات النقد الأجنبى فى مصر[٢].

وتعد الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج ورسوم المرور بقناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر من أهم موارد مصر من النقد الأجنبى.

تتناول الدراسة فيما يلى التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا (كوفيد ١٩) على تدفقات النقد الأجنبى إلى مصر ومتطلبات المواجهة من خلال النقاط التالية:

أولًا: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على القطاع السياحى المصرى.

ثانيًا: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ثالثًا: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على الصادرات المصرية.

رابعًا: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر.

خامسًا: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على إيرادات قناة السويس.

سادسًا: متطلبات مواجهة تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى.

أولًا: تداعيات أزمة فيروس كورونا على القطاع السياحى المصرى

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوى الدولى وإنما أيضًا على المستوى القومى والمحلى، وذلك لما لديها من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، نظرا لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى. ويعد القطاع السياحى أحد المصادر المهمة للدخل القومى والعملة الأجنبية للاقتصاد المصرى، وذلك لما تتمتع به مصر من العديد من المقومات السياحية المهمة. مثل السياحة الثقافية والدينية والترفيهية وسياحة المؤتمرات والسفارى والسياحة البيئية والعلاجية وغيرها من المقومات السياحية الأخرى.

وترجع أهمية القطاع السياحى أيضًا إلى قدرته على حث النشاط الاقتصادى على نطاق واسع ، وذلك يرجع إلى قدرته على إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، فهذه الروابط تحفز من الأثر المضاعف الذى تترتب عليه فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة[٣].

ويعد القطاع السياحى قطاعا" حساساً للغاية حيث إنه يتأثر تأثرًا شديدًا بالأحداث المحلية والعالمية، لذلك يتعرض هذا القطاع فى مصر الآن لأزمة كبيرة بسبب تفشى فيروس كورونا المستجد[٤].

وللوقوف على التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا على القطاع السياحى المصرى سوف نعرض فيما يلى تطور إيرادات القطاع السياحى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠) – (٢٠١٩/٢٠٢٠)، كما يتضح من الجدول التالى.

جدول (١)

تطور إيرادات مصادر النقد الأجنبى الرئيسية فى مصر

القيم بالمليون دولار

السنة	إيرادات القطاع السياحى	تحويلات المصريين العاملين بالخارج	الصادرات	الاستثمار الأجنبى المباشر	العائد من المرور بقناة السويس	إجمالى المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى
٢٠٠٩-٢٠١٠	١١٥٩١	٩٧٥٣,٤	٢٣٨٧٣	١١٠٠٨	٤٥١٧	٦٠٧٤٢,٧
٢٠١٠-٢٠١١	١٠٥٨٩	١٢٥٩٣	٢٦٩٩٣	٩٥٧٤,٤	٥٠٥٣	٦٤٨٠١,١
٢٠١١-٢٠١٢	٩٤١٩	١٧٩٧١	٢٥٠٧٢	١١٧٦٨	٥٢٠٨	٦٩٤٣٧,٧
٢٠١٢-٢٠١٣	٩٧٥١,٨	١٨٦٦٨	٢٦٩٨٨	١٠٢٧٤	٥٠٣٢	٧٠٧١٣,٣
٢٠١٣-٢٠١٤	٥٠٧٣,٣	١٨٥١٩	٢٦٠٢٣	١٠٨٥٦	٥٣٦٩	٦٥٨٣٩,٥
٢٠١٤-٢٠١٥	٧٣٧٥,٤	١٩٣٣٠	٢٢٢٤٥	١٢٥٤٦	٥٣٦٢	٦٦٨٥٨,٤
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٧٦٧,٥	١٧٠٧٧	١٨٧٠٧	١٢٥٢٩	٥١٢٢	٥٧١٩٩,٨
٢٠١٦-٢٠١٧	٤٣٧٩,٧	٢١٨١٦	٢١٧٢٨	١٣٣٦٦	٤٩٤٥	٦٦٢٣٥,٦
٢٠١٧-٢٠١٨	٩٨٠٤,٣	٢٦٣٩٣	٢٥٨٢٧	١٣١٦٣	٥٧٠٧	٨٠٨٩٤
٢٠١٨-٢٠١٩	١٢٥٧١	٢٥١٥١	٢٨٤٩٥	١٦٣٩٤	٥٧٣١	٨٨٣٤٠,٦
٢٠١٩-٢٠٢٠	٩٨٥٩,٤	٢٧٧٥٨	٢٦٣٧٦	١٥٨٣٧	٥٨٠٦	٨٥٦٣٥,٧

المصدر: فادية محمد عبد السلام، "تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج"، سلسلة أوارق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، الإصدار رقم (٢)، المعهد القومى للتخطيط، جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٢٠، ص١٨.

- البنك المركزى المصرى، بيانات السلاسل الزمنيةwww.cbe.org.eg.

١- تطور إيرادات قطاع السياحة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠) -(٢٠١٨/٢٠١٩)

أدت الآثار السلبية لكوفيد ١٩ إلى معاناة قطاعات عديدة فى سبيل تحقيق معدلات النمو المستهدفة لعام (٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ حيث كان أشدها تأثرا قطاعين هما السياحة

والصناعات الاستخراجية. ولكن هناك قطاعات بعينها استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية، من بينها الحكومة العامة والقطاعات العقارية. وتأخذ الخطة الجديدة فى اعتبارها آثار كوفيد ١٩؛ حيث من المتوقع أن تحقق قطاعات الاتصالات والتشييد والبناء والصحة أعلى معدلات نمو خلال العام المالى (٢٠٢٢/٢٠٢١) بينما من المتوقع تباطؤ التعافى فى القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة(٥).

وفيما يخص الإيرادات السياحية يوضح جدول (١) وشكل (١) تزايد الإيرادات عام (٢٠١٠/٢٠٠٩) لتسجل نحو ١١٥٩١,٣ مليون دولار بمعدل زيادة ٩,٥٪ بالمقارنة بعام (٢٠٠٩/٢٠٠٨).

ويرجع ذلك لارتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة، فقد بلغ عدد السائحين نحو ١٤,٧ مليون سائح عام ٢٠١٠، حيث اتسمت تلك الفترة بالاستقرار السياسى والاقتصادى مما خلق بيئة جاذبة للسائحين من مختلف دول العالم.

شكل (١)

تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩) – (٢٠٢٠/٢٠١٩)

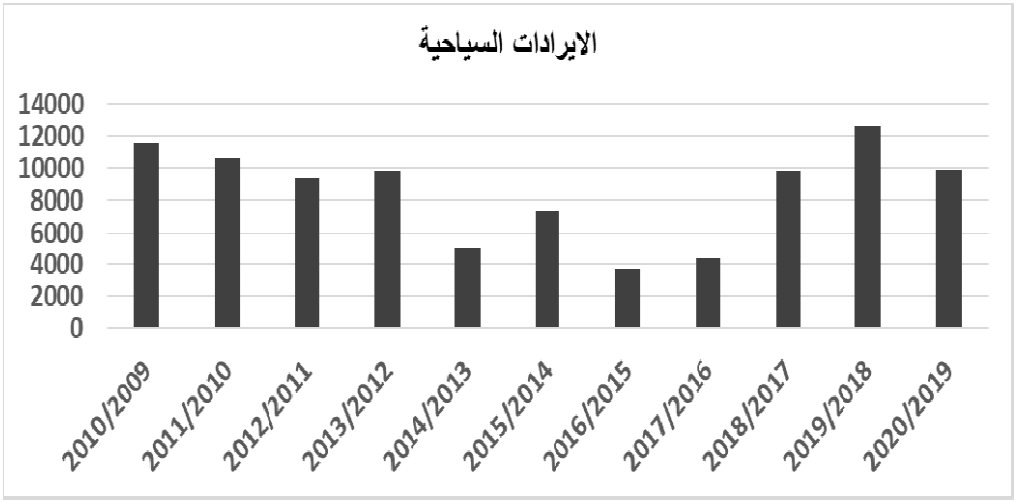

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (١).

فى حين تراجعت الإيرادات السياحية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حتى ٢٠١٣-٢٠١٤؛ حيث حدث انخفاض شديد فى عدد السائحين الوافدين إلى مصر نظرًا لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من عدم استقرار على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

فقد تراجعت مؤشرات الاقتصاد المصرى كافة فى عام ٢٠١١ نتيجة لتراجع الدخل فى قطاعات السياحة والبناء والتشييد والاستثمار إلى أدنى مستوياته فى ثلاثة عقود؛ وذلك كنتيجة مباشرة للاضطراب السياسى والاجتماعى الذى أعقب سقوط النظام السابق. فمنذ خروج التظاهرات المطالبة بإسقاط النظام فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ظل احتياطى مصر من النقد الأجنبى يتراجع على مدار العام من ٣٧ مليار دولار عند قيام الثورة إلى ٢٠ مليار دولار فقط فى نوفمبر ٢٠١١، وبنسبة تراجع بلغت نحو ٤٤٪، وتوقف تدفق السائحين على مصر بصورة شبه كاملة تقريبا نتيجة لتدهور الوضع الأمنى، لتحرم مصر من أحد أهم مصادر دخلها القومى، حيث انخفض عدد السائحين من ١٤ مليون سائح إلى ما لا يزيد على بضع مئات الآلاف[٦].

إلا أنه فى عام (٢٠١٤-٢٠١٥) حدث ارتفاع ملحوظ فى الإيرادات السياحية، حيث بلغت نحو ٧٣٧٥,٤ مليون دولار بمعدل زيادة بلغ ٣١,٢٪ بالمقارنة بعام (٢٠١٣-٢٠١٤)، والتى سجلت نحو ٥٠٧٣,٣ مليون دولار نظرًا لارتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر وبلغت الأعداد نحو ٩,٩ مليون سائح. وربما ترجع هذه الزيادة لانتهاء فترة حكم الإخوان المسلمين وعقد الانتخابات الرئاسية وتولى الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكم فى ٤ يونيو ٢٠١٤ وما تبعه من استقرار سياسى واقتصادى وأمنى[٧].

وفى عام (٢٠١٥-٢٠١٦) حدث انخفاض شديد فى الإيرادات السياحية؛ حيث وصلت إلى أدناها لتبلغ نحو ٣٧٦٧,٥ مليون دولار بمعدل انخفاض بلغ نحو ٤٨,٩٪

عن عام (٢٠١٤– ٢٠١٥)، حيث بلغ عدد السائحين نحو ٥,٤ مليون سائح فقط عام ٢٠١٦ فى حين كان عدد السائحين عام ٢٠١٥ نحو ٩,٣ مليون سائح[٨].

ويرجع ذلك التدنى فى أعداد السائحين والإيرادات السياحية إلى ما أشارت إليه وزارة السياحة بأن التدنى فى الإيرادات السياحية ذلك العام يرجع إلى ما تعرض له قطاع السياحة من هزات قاسية، كان أبرزها حادث مقتل سائحين مكسيكيين فى الواحات فى سبتمبر ٢٠١٥ وما تبعه من تحذيرات بعض الدول من السفر إلى مصر. بالإضافة إلى حادث سقوط طائرة ركاب روسية فى سيناء على متنها ٢٢٤ سائحا وهى فى طريق عودتها من شرم الشيخ إلى روسيا وذلك فى أكتوبر ٢٠١٥، حيث أوقفت روسيا عقب سقوط طائرتها فى سيناء رحلات الطيران من وإلى مصر، وكذلك فعلت بريطانيا، والذى مثّل ضربة قوية للسياحة المصرية، حيث كان نحو ٣ مليون سائح روسى يزورون مصر سنويا قبل هذا الحادث بالإضافة لحدوث عدد من الأحداث الإرهابية[٩].

شهدت الفترة (٢٠١٦–٢٠١٧) حتى (٢٠١٨–٢٠١٩) ارتفاعا" فى أعداد السائحين والليالى السياحية وما تبعه من ارتفاع للإيرادات السياحية، فقد بلغ عدد السائحين عام (٢٠١٦–٢٠١٧) نحو ٨,٣ مليون سائح، محققا قطاع السياحة نحو ٤٣٧٩,٧ مليون دولار، ومع استمرار تزايد أعداد السائحين الوافدين وتزايد عدد الليالى السياحية إلى ١٣ مليون سائح و١٣٦,٢ مليون ليلة سياحية عام ٢٠١٨–٢٠١٩ بمعدل زيادة بلغ نحو١٥٪ و١٢٪ بالمقارنة بعام ٢٠١٧–٢٠١٨ والذى بلغ فيه عدد السائحين نحو ١١,٣ مليون سائح وعدد الليالى السياحية نحو ١٢١,٥ مليون ليلة، كما بلغت الإيرادات السياحية نحو ١٢٥٧٠,٦ مليون دولار بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٠٪ بالمقارنة بعام (٢٠١٥– ٢٠١٦).

وبهذه المعدلات نجح عام ٢٠١٩ أن يكون عام الذروة الثانى منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك بعد عام الذروة الأول ٢٠١٠ الذى حقق ١٤,٧ مليون سائح،

ليكون مؤشرا إيجابيا لعودة السياحة المصرية إلى مكانتها عالميا رغم استمرار توقف رحلات الطيران الروسى إلى المدن السياحية بالبحر الأحمر[١٠].

ويرجع ارتفاع إيرادات السياحة المصرية إلى عدة أسباب، منها الحملة الإعلانية التى أطلقتها وزارة السياحة فى الأسواق الخارجية لجذب السياح إلى مصر، ومن بين الأسباب أيضًا زيادة السياحة الثقافية بنسبة كبيرة، لا سيما أن إيرادات هذه السياحة تمثل أضعاف السياحة الترفيهية فى منتجعات شرم الشيخ والغردقة.

وتشمل الأسباب كذلك ارتفاع أسعار حجز الفنادق وشركات النقل والبازارات فى مصر كما عقدت مصر مؤتمرات كثيرة على أراضيها خلال تلك الفترات، الأمر الذى شكل دعاية غير مباشرة بأن مصر "بلدة آمنة ومستقرة"، مما كان له أثر فى زيادة وفود السائحين، حيث بدأت مصر فى استعادة مكانتها الطبيعية بين الدول السياحية الكبرى فى العالم، لكن بشكل تدريجى، هذا بالإضافة إلى استقرار الوضع الأمنى فى مصر. كذلك أحد أسباب زيادة إيرادات السياحة هو قيام البنك المركزى عام ٢٠١٦ بتحرير سعر الصرف، حيث أدى هذا القرار إلى زيادة تنافسية السياحة المصرية، التى أصبحت أقل ثمنا ومن ثم أكثر جذبا للسائح، إلى جانب مبادرات البنك الخاصة بتمويل المنشآت السياحية التى ترغب فى إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة[١١].

ولكن، مع أزمة تفشى فيروس كورونا شهد العالم بداية أسوأ ركود اقتصادى منذ الكساد الكبير عام ١٩٢٩، فخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ اتخذت عدة دول إجراءات إغلاق صارمة، مما سبب تراجعًا كبيرًا فى النشاط الاقتصادى[١٢].

٢- أثر انتشار فيروس كورونا على الإيرادات السياحية فى مصر

يلاحظ من جدول (٢) تحقق معدل تغير موجب فى أعداد السائحين فى بداية عام ٢٠٢٠ أى خلال شهرى يناير وفبراير مقارنة بعام ٢٠١٩، وهو ما كان ينبئ بعام مزدهر لقطاع السياحة فى مصر، ولكن مع ظهور كوفيد١٩ وانتشاره فى مصر أسوة

بدول العالم الأخرى، سجلت أعداد السائحين الوافدين إلى مصر حتى أغسطس ٢٠٢٠ قيما شديدة الانخفاض مقارنة بعام ٢٠١٩، نتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية ومن أهمها قرارات تعليق السفر فى مصر ودول العالم. ونلاحظ من الجدول أن أكثر الشهور انخفاضا مقارنة بالشهـــور المناظرة لها هى شهور أبريل ومايو ويونيـــو ٢٠٢٠ والتى شهدت ذروة الأزمة، ثم بدأ يظهر شيئا من التحسن فى شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢٠[١٣].

جدول (٢)

التغير فى أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بين عامى (٢٠١٩ -٢٠٢٠)

الأعداد بالألف سائح

الشهور	قبل الأزمة	أثناء الأزمة	معدل التغير ٪
	٢٠١٩	٢٠٢٠	
يناير	٨٦١	٩٤٥	١٠
فبراير	٨٨٥	٩٤٢	٦
مارس	١٠٩٧	٣٩٨	-٦٤
أبريل	١٢٢٠	١	-١٠٠
مايو	٩٣٢	٢	١٠٠
يونيه	١٠٨٣	٤	١٠٠
يوليه	١٢٢٥	٨٩	-٩٣
أغسطس	١٢٢١	٢٢٣	-٨٢

Source: The Egyptian Centre for Economic Studies, Views on News, "Follow-up on the effects of Covid-19 on the Egyptian economyTourism Sector", Issue 25, 7-12-2020, p.4. Available at www.eces.org.eg

انعكس بالتأكيد الانخفاض فى أعداد السائحين الوافدين إلى مصر على حجم الإيرادات السياحية؛ حيث حققت الإيرادات السياحية عام ٢٠٢٠ نحو ٩٨٥٩,٤ مليون

دولار بنسبة انخفاض٢١,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ والتى بلغت نحو ١٢٥٧٠,٦ مليون دولار، وذلك وفقًا لبيانات البنك المركزى المصرى فى جدول (١)[١٤].

ويمكن الإشارة فى هذا الإطار إلى:

- انخفاض الإيرادات السياحية فى النصف الأول (يناير- يونيو) من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة المناظرة لها عام ٢٠١٩ بنحو ٥٥٪؛ حيث شهد الربع الأول (يناير-مارس) من عام ٢٠٢٠ انخفاضا طفيفا مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠١٩ بنحو ١١٪. وهو ما يرجع إلى عدم الانتشار الملموس للفيروس فى مصر إلا فى منتصف مارس ٢٠٢٠ أى بقرب نهاية الربع، فى حين تدهورت الإيرادات السياحية فى الربع الثانى (أبريل- يونيو) من عام٢٠٢٠ بنحو ٨٧٪ مقارنة بالربع السابق له من العام نفسه (٢٠٢٠)، وانخفضت بنحو ٩٠٪ مقارنة بالربع المناظر له عام ٢٠١٩[١٥].

وفى ضوء ما سبق ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يمكن الإشارة إلى أن قياس الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة على قطاع السياحة يعد أمرًا صعبًا، حيث كشفت الأزمة عن أوجه القصور فى نظم المعلومات الإحصائية للسياحة على المستوى العالمى وعلى المستوى المحلى فى مصر، بما فى ذلك الافتقار إلى بيانات دقيقة ومحدثة وقابلة للمقارنة لتوجيه السياسات وقرارات القطاع الخاص، كذلك وفقا لمنظمة السياحة العالمية لا يمكن إجراء أى تقييم مؤكد ونهائى لتأثير الفيروس على السياحة الدولية فى الوضع الراهن نظرًا للتغير المستمر فى طبيعة الفيروس ومدى انتشاره، لذلك تقوم المنظمة باستمرار بمراجعة توقعاتها[١٦].

ثانياً: تداعيات أزمة فيروس كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج

مما لا شك فيه أن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) تكون بمعدلات متزايدة بالبلدان التى تندرج ضمن شريحتى الدخل

المنخفض والمتوسط وكذلك البلدان الفقيرة. وأسفرت الضوابط التى جرى توقيعها على قطاع السفر الدولى فضلاً عن الإغلاق الكامل أو الجزئى المفروض على الشركات والصناعات فى كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية عن انهيار حركة السفر على النطاق العالمى، وتضاؤل معدل تدفق التحويلات المالية. والتى تشكل مصادر مهمة لتوفير فرص العمل وتوليد الدخل لصالح الشرائح الفقيرة، على التوالى[١٧].

إن الاضطرابات العالمية الناجمة عن فيروس كورونا ستكون لها تأثير كبير على الحوالات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة من دول أوروبا ودول الخليج، والسبب الرئيسى لهذا التأثير هو كون البلدان المرسلة تعانى من صدمات اقتصادية غير مسبوقة أدت إلى انخفاض دخول الأفراد الذين يقومون بالحوالات المالية[١٨].

وقد أكدت العديد من الدراسات، أن تحويلات العاملين بالخارج تساعد على تخفيف حدة الفقر فى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وتحسن الحالة الغذائية للأسر الفقيرة وتساعد على زيادة إنفاقها على الصحة والتعليم، وتحد من عمالة الأطفال. بلغت تحويلات العاملين إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ٥٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٩. فى حين انخفضت هذه التحويلات بنسبة ٢٠٪ فى عام ٢٠٢٠، نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد وما ترتب عليه من انخفاض وظائف وأجور العاملين بالخارج[١٩]. يتضح ذلك فى جدول (٣).

جدول (٣)

الانخفاض فى تحويلات العاملين بمناطق العالم المختلفة عام ٢٠٢٠

المنطقة	نسبة الانخفاض فى التحويلات (٪)
أوروبا ووسط أسيا	٢٧,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٣,١
جنوب آسيا	٢٢,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٩,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩,٣
شرق آسيا والباسيفيك	١٣

المصدر: نجوى عبدالله سمك وآخرون، "تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصرى والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته (١٤ فبراير–٣٠ أبريل ٢٠٢٠)"، دراسة مقدمة من قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة، ص ٤١.

ونعرض فيما يلى تطور تحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩) – (٢٠٢٠/٢٠١٩)، ومدى تأثرها بتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩).

١- تطور تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩) - (٢٠١٩/٢٠١٨)

تعتبر تحويلات العاملين من أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر بقيم تقارب قيم الصادرات، إلا أنها تمثل(٤–٥) أضعاف كل من إيرادات قناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ووفقا للبنك الدولى، تعد مصر خامس أكبر دولة مستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج بعد الهند ٨٢,٢ مليار دولار، والصين ٧٠ مليار دولار والمكسيك ٣٨,٧ مليار دولار، والفلبين ٣٤ مليار دولار. مازالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها من أقل المناطق المستقبلة للتحويلات إذا ما قورنت بدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية[٢٠].

ويوضح جدول (١) وشكل (٢) أن تدفقات تحويلات المصريين العاملين فى الخارج شهدت ارتفاعا متزايدا خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) حتى (٢٠١٤-٢٠١٥)، باستثناء السنة المالية التى تلت الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والتى انعكست فى انخفاض قيمة التحويلات بنسبة انخفاض قدرها ٨,٨٪ عن العام السابق لها، وبالرغم من الظروف السياسية والتوترات فى مصر أثناء ثورات الربيع العربى فى عام ٢٠١١، التى ارتبطت بعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى إلا أن تحويلات العاملين قد زادت[٢١].

وربما يرجع ذلك إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى فى دول الخليج ودول أوروبا التى لم تطلها ثورات الربيع العربى وما تبعها من عدم الاستقرار على الصعيدين السياسى والاقتصادى. أيضًا تمثل تلك الدول السوق الأكبر لعمل المصريين بالخارج، وبالتالى فإن وظائفهم ورواتبهم لم تتأثر بتلك الأحداث وما تبعه من زيادة تحويلاتهم المالية إلى مصر.

شكل (٢)

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠)-(٢٠١٩/٢٠٢٠)

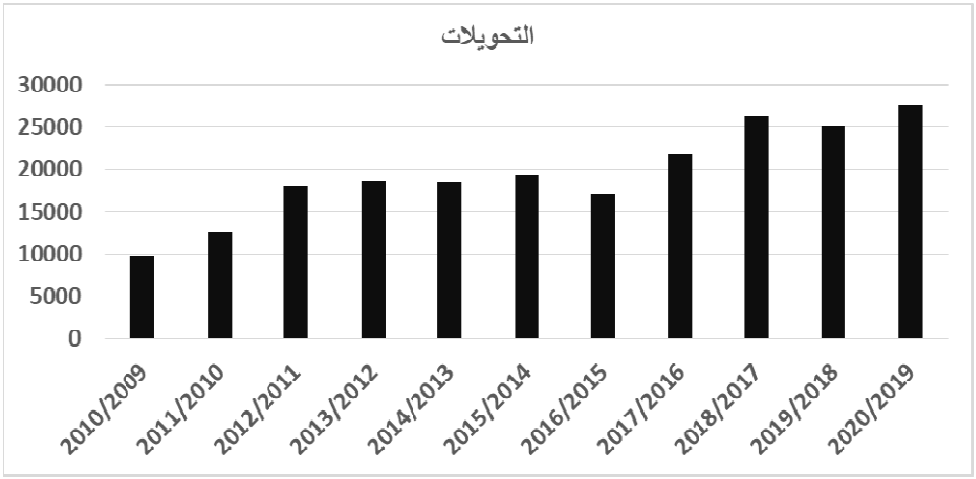

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (١).

يوضح جدول (١) أنه فى عام (٢٠١٠-٢٠١١) زادت التحويلات بنسبة ٢٢,٥٪ بالمقارنة بعام (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حيث سجلت نحو ٩٧٥٣,٤ و ١٢٥٩٢,٦ مليون دولار للسنتين على التوالى.

واستمر الاتجاه المتنامي حتى عام أزمة أسعار النفط (٢٠١٤-٢٠١٥)، حيث انخفضت قيمة التحويلات عام (٢٠١٥-٢٠١٦) بمعدل ١٣٪؛ فقد بلغت نحو ١٧٠٧٧,٤ مليون دولار بعد أن سجلت نحو ١٩٣٣٠ مليون دولار عام (٢٠١٤-٢٠١٥).

وواصلت قيمة التحويلات ارتفاعها حيث وصلت إلى نحو ٢٦٣٩٢,٩ مليون دولار عام (٢٠١٧-٢٠١٨) ثم انخفضت عام (٢٠١٨-٢٠١٩) لتصل نحو ٢٥١٥٠,٨ بمعدل انخفاض ٥٪ تحت تأثير تصاعد حدة التوترات التجارية وتباطؤ النمو فى الاقتصاد الصينى وتداعياته على الاقتصاد العالمى، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، تزايد المديونيات العامة والخاصة فى العالم بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية[٢٢].

كذلك يرجع معدل الانخفاض إلى تأثر التحويلات بتراجع محدود فى الطلب على العمالة بدول الخليج مع بداية الحرب على اليمن، وأيضا عدم الاستقرار الأمنى فى ليبيا والعراق. وتراجع أسعار النفط عام ٢٠١٥ وتأثير ذلك على المشروعات التنموية فى دول الخليج بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من العمالة الأجنبية غير المصرية. يؤكد هذا التفسير تراجع إجمالى تصاريح العمل الصادرة من وزارة الداخلية للمصريين للعمل بالخارج من ١,١٧ مليون تصريح عام ٢٠١٧ إلى ١,٠٨ مليون تصريح عام ٢٠١٨ بنسبة تراجع ٧,٧٪[٢٣].

ومن الواضح أن عام تحرير سعر الصرف الأجنبى فى مصر قد ساهم فى إحداث قفزة فى التحويلات فى عام (٢٠١٦- ٢٠١٧)؛ حيث زادت بنسبة ٢٢٪ بالمقارنة بعام (٢٠١٥- ٢٠١٦).

٢- أثر أزمة كورونا فى تحويلات العاملين بالخارج

استمر اتجاه التزايد فى قيمة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الربعين الأول والثانى من عام (٢٠١٩-٢٠٢٠)؛ حيث زادت بنسبة ٣٧٪ بالمقارنة بالربعين المناظرين لهم عام ٢٠١٨-٢٠١٩ [٢٤].

كما زادت قيمة التحويلات بصفة عامة بنسبة ٩,٥٪ عام (٢٠١٩-٢٠٢٠)؛ حيث بلغت نحو ٢٧٧٥٨ مليون دولار بعد أن كانت نحو ٢٥١٥٠,٨ مليون دولار عام (٢٠١٨-٢٠١٩).

ولعل هذه الزيادة فى قيمة التحويلات خالفت كل التوقعات، ففى قمة الأزمة توقعت المؤسسات الدولية المختلفة وعلى رأسها البنك الدولى انخفاض التحويلات بشكل كبير. وتم الاستناد فى ذلك إلى تباطؤ الاقتصاد العالمى وما يترتب على ذلك من تسريح العمالة الوافدة، وفى الحالة المصرية على وجه الخصوص تتركز العمالة فى الخارج فى دول الخليج العربى، حيث تعانى اقتصاداتها من أزمة مزدوجة تتمثل فى أزمة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) وأزمة انخفاض أسعار النفط العالمى. إلا أن واقع الأمر خالف كل التوقعات، حيث ارتفعت قيمة التحويلات فى الأشهر الثلاثة التى أعقبت الأزمة كما سبق الإشارة، وبالأخص فى الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠، وهو ما ترك أثرا إيجابيا على الحساب الجارى[٢٥].

ويرجع ذلك إلى ثقة المصريين فى اقتصادهم الوطنى وقدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيًا وسط تراجع عالمى، فضلًا عن تزامن تلك الفترة من العام مع الإنفاق الموسمى للمصريين فى الخارج على المصروفات الدراسية، بالإضافة إلى عودة الكثير من المصريين العالقين بالخارج بعد إعادة فتح حركة الطيران الدولية وتحسبًا لإعادة غلقها مرة أخرى[٢٦].

٣- سمات تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تتمثل أهم سمات تحويلات المصريين العاملين بالخارج فيما يلى[٢٧]:

- تتسم طبيعة عقود عمل المصريين بالخارج بعدم الاستدامة لمدة طويلة (أغلبها سنوى)، خاصة وأن اليد العليا فيها تكون لصاحب العمل ولا يوجد آلية مؤسسية تضمن الحفاظ على حقوق العامل فى التعاقد وحمايته فى حال تعرضه لتعسف أو لضرر مادى أو معنوى من جهة العمل.
- تتنوع مصادر التحويلات إلى مصر وفقا لتوزيع العمالة المصرية بالخارج، فتستحوذ الدول العربية على ما يقرب من ٨٠٪ من هذه التحويلات، وتتركز فى دول الخليج وعلى رأسها السعودية يليها الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.
- تتسم التحويلات بالموسمية حيث تصل لأعلى معدلاتها قبل شهر رمضان وفى الأعياد ومع بداية الدراسة.
- ترتفع تكلفة التحويلات إلى مصر، وفقا للبنك الدولى أن كل ٥٠٠ دولار يتم إرسالها من الولايات المتحدة الأمريكية تتكلف ٦,١٪ من إجمالى المبلغ بالنسبة لمصر مقابل التكلفة فى الهند ١,٧٪، وتكلفة تحويل المبلغ نفسه من الإمارات تصل ٣,٣٪ بالنسبة لمصر مقابل ٢,٣٪ للهند. ويعد ارتفاع تكلفة التحويلات أحد أسباب وجود كم ضخم يتم بعيدا عن الجهاز المصرفى من خلال انتقال الأفراد.
- أغلب التحويلات يتم توجيهها لأغراض استهلاكية أو لشراء الأراضى أو العقارات كوعاء ادخارى وقليل منه يتجه للاستثمار الإنتاجى.

والجدير بالذكر أن الأزمة كشفت عن وجود اختلالات مؤسسية فيما يخص تحويلات العاملين تظهر فى نقاط الضعف التالية.

٤- أوجه الضعف المؤسسى فيما يخص تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تتمثل أهم أوجه الضعف المؤسسى فيما يخص تحويلات المصريين العاملين بالخارج[٢٨]:

- **عدم وجود قاعدة بيانات عن المصريين العاملين بالخارج:**

فلا يوجد لدينا سوى بعض الإحصاءات الإجمالية التى تصدرها وزارة الخارجية، وبالتالى لا يمكن اتخاذ أى سياسات سليمة تستهدف زيادة التحويلات دون وجود قاعدة بيانات تفصيلية محدثة عن المصريين العاملين بالخارج وتخصصاتهم ومهاراتهم.

- **ارتفاع تكلفة التحويلات فى مصر:**

ويتطلب إصلاح هذا الخلل الاستفادة من التكنولوجيا المالية وأدواتها المتنوعة والجديدة فى تخفيض تكلفة التحويلات المالية فى مصر، التى تفوق مثيلتها فى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتتمكن من ذلك.

- **محدودية القنوات الاستثمارية للتحويلات:**

ويتطلب ذلك سرعة ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على أن يتم استمرار وجود هذه الاحتياطيات داخل النظام المصرفى، خاصة وأن تراجع الفائدة قد يسرع من هروبها مرة أخرى للاستثمار فى الذهب والعقارات.

ثالثاً: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الصادرات المصرية

أدى انتشار الفيروس إلى تباطؤ النمو الاقتصادى وإعاقة حركة التبادل التجارى بين الدول، وذلك بسبب الإجراءات والقرارات الاستثنائية التى اتخذتها حكومات الدول لمنع تفشى الوباء، ومن أبرزها: حظر تجوال الأفراد، وكذلك إيقاف حركة الطيران الدولى. ونتيجة لما سبق، تأثرت حركة التجارة الدولية بشكل عام، وهو ما انعكس بدوره على حركة التجارة الخارجية المصرية[٢٩].

وقد تأثرت صادرات الدول العربية بتراجع الطلب العالمى ويشمل ذلك كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجى الذى يعد مسئولا عن توليد نحو ٤٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وعليه سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ محتمل فى الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين؛ حيث تعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حاليا من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب٦٥٪ من الصادرات العربية.

ووفقا لتقديرات الإسكوا من المتوقع انخفاض صادرات المنطقة العربية بمقدار ٨٨ مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة للفيروس فى ظل سيناريو تدهور الأوضاع (معدل النمو العالمى-٣٪)؛ حيث يتوقع تراجع صادرات المنطقة بـ ٧٤ مليار دولار وكذلك تراجع الصادرات العربية البينية بما قدره ١٤ مليار دولار تقريبا. ووفقا لسيناريو النمو العالمى المعتدل ١,٥٪ تنخفض الصادرات بما قيمته ٢٨ مليار دولار ومن المتوقع أن تحل الصناعات التعدينية والكيميائية فى صدارة القطاعات الأكثر خسارة، وتسجل الصناعات التحويلية بما فى ذلك الصناعات الكهربائية والميكانيكية نحو ١٣٪ من إجمالى انخفاض الصادرات أى أنها ثانى أكثر القطاعات تضررا[٣٠].

ونتناول فيما يلى تحليل أداء الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠) حتي (٢٠١٩-٢٠٢٠) لمعرفة الأثر الحقيقى للجائحة على الصادرات المصرية باعتبارها أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبى.

١- تطور الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠) - (٢٠١٨/٢٠١٩)

بالنظر إلى جدول (١) وشكل (٣) يتضح تصاعد قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية خلال عام (٢٠١٠/٢٠١١) بالمقارنة بالعام السابق له (٢٠٠٩/٢٠١٠) بمعدل ١١,٥٪؛ حيث بلغا نحو ٢٣٨٧٣,١ مليون دولار و٢٦٩٩٢,٥ مليون دولار على التوالى. ويرجع ذلك إلى أن إجمالى قيمة الصادرات المصرية لدول شرق آسيا بلغت نحو ٢١,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٠، مقابل ١٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٩،

بنسبة زيادة قدرها ١٥٪، مشيرًا إلى أن هذه الصادرات تمثل نسبة ١٣,٩٪ من إجمالى صادرات العالم عامى (٢٠٠٩–٢٠١٠) وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[٣١].

شكل (٣)

تطور الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠)-(٢٠١٩/٢٠٢٠)

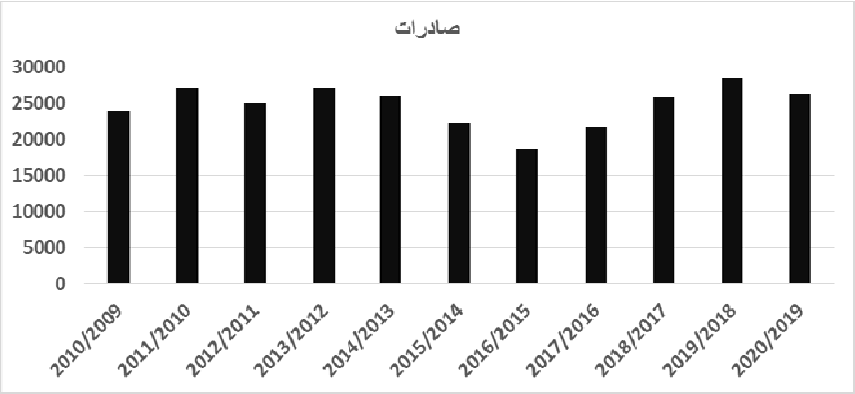

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (١).

وفى عام (٢٠١٢/٢٠١١) انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٧,٦٪ عن عام (٢٠١١/٢٠١٠)؛ حيث بلغت نحو ٢٥٠٧١,٩ مليون دولار ، نظرا لما خلفته ثورة ٢٥ يناير من عدم استقرار اقتصادى وسياسى.

ويرجع هذا الانخفاض وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ٢٠١٢ إلى[٣٢]:

- انخفاض قيمة الصادرات البترولية إلى ٥٠,٦٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ٥٢,٦٩ مليار جنيه لعام ٢٠١١ بنسبة انخفاض قدرها ٣,٨٪ .
- تركزت الصادرات المصرية طبقا لدرجة التصنيع خلال عام ٢٠١٢ فى السلع تامة الصنع، فقد استحوذت على ٤٣,٦٪ من جملة الصادرات المصرية؛ حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع تامة الصنع إلى ٨١,٣٨ مليار جنيه خلال

عام ٢٠١٢، مقابل ٨٢,٨٥ مليار جنيه لعام ٢٠١١ بنسبة انخفاض قدرها ١,٨٪.

أهم السلع التى انخفضت قيمة صادراتها:

- البترول المكرر حيث انخفض بمعدل ١٤,٧٪ ليصل إلى ٩,٩٨ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ١١,٧١ مليار جنيه لعام ٢٠١١.
- الملابس الجاهزة وتوابعها انخفضت بمعدل ٦,٧٪ لتصل إلى ٨,٦٣ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ٩,٢٥ مليار جنيه لعام ٢٠١١.
- الذهب والذهب المطلى بالبلاتين بأشكال خام أخرى انخفضت بمعدل ١٧,٨٪ ليصل إلى ٨,٤٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ١٠,٢٢ مليار جنيه لعام ٢٠١١.
- اليوريا ومخاليط اليوريا انخفضت بمعدل ١٠,٤٪ ليصل إلى ٦,٩٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ٧,٧٨ مليار جنيه لعام ٢٠١١.
- الحديد ومصنوعاته انخفض بمعدل ٢٨,٦٪ ليصل إلى ٥,٧٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقابل ٨,٠٦ مليار جنيه لعام ٢٠١١.

أهم الدول التى انخفضت الصادرات إليها:

- جاءت إيطاليا فى المرتبة الأولى بنسبة ٧,٧٪ من جملة الصادرات، وقد انخفضت الصادرات إليها بمعدل ١١,٤٪ لتصل قيمتها إلى ١٤,٣٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ مقابل ١٦,٢١ مليار جنيه لعام ٢٠١١.
- جاءت الهند فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٨٪ من جملة الصادرات، وقد انخفضت الصادرات إليها بمعدل ٥,٤٪ لتصل قيمتها إلى ١٢,٧٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ مقابل ١٣,٥١ مليار جنيه لعام ٢٠١١.

شهد العامان (٢٠١٢-٢٠١٣) و(٢٠١٣/٢٠١٤) ارتفاعا فى قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية، بلغ نحو ٢٦٩٨٨,١ مليون دولار و ٢٦٠٢٢,٦ مليون دولار

على التوالى بمعدلى ارتفاع نحو ٧,٦٪ و٣,٨٪ على التوالى بالمقارنة بعام ٢٠١٢/٢٠١١.

فى حين شهد عام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفاضًا شديدًا فى إجمالى قيمة الصادرات؛ حيث بلغت نحو٢٢٢٤٥,١ مليون دولار بنسبة انخفاض ١٧٪ بالمقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٣.

ويرجع هذا الانخفاض وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ٢٠١٥ إلى أن[٣٣]:

- قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٨,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٩,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض قدرها ٨,٠٪. وجاءت الصادرات من الملابس الجاهزة فى المرتبة الأولى، حيث بلغت ٥,١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٥.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض قدرها ٦,٤٪.
- قيمة الصادرات غير البترولية بلغت ١٣٧,١٠ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ١٤٩,٨٣ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بانخفاض بلغت نسبته ٨,٥٪.
- وبلغت قيمة الصادرات البترولية والكهرباء ٣٠,٩٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٤٥,٤٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بانخفاض بلغت نسبته ٣١,٨٪.

تطور الصادرات طبقًا لدرجة التصنيع:

أوضحت النشرة أن الصادرات المصرية تركزت طبقًا لدرجة التصنيع خلال عام ٢٠١٥ فى السلع تامة الصنع، حيث بلغت نسبتها ٥٠,٧٠٪ من جملة الصادرات المصرية، كما سجلت قيمة الصادرات من السلع تامة الصنع ٨٥,٢١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٩٢,٦٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بانخفاض بلغت نسبته ٨٪.

وبلغت قيمة الصادرات من السلع النصف مصنعة ٣٣,١٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٤٠,٢٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بانخفاض بلغت نسبته ١٧,٧٪[٣٤].

كذلك شهد عام ٢٠١٥/٢٠١٦ استمرارًا فى انخفاض إجمالى قيمة الصادرات حيث حققت نحو ١٨٧٠٤,٦ مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥.

إذ لم تتمكن الصادرات من الاستفادة بشكل كامل من انخفاض قيمة العملة الذى حدث فى عام ٢٠١٦. ولم ترتفع الصادرات البترولية كما هو متوقع لعدة أسباب منها الاعتماد الكبير على المستلزمات الوسيطة المستوردة والذى أثر بالسلب على أسعار الصادرات، وارتفاع سعر الصرف الحقيقى، وارتفاع تكاليف التجارة، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وضعف الخدمات اللوجستية والاتصال والربط، وافتقار الشركات للقدرات اللازمة للمنافسة[٣٥].

إلا أن عام ٢٠١٦/٢٠١٧ شهد ارتفاعا فى إجمالى قيمة الصادرات، التى بلغت نحو ٢١٧٢٨,٢ مليون دولار بمعدل زيادة ١٦,٢٪ عن العام السابق له.

وترجع هذه الزيادة إلى أن الصادرات المصرية غير البترولية حققت زيادة ملحوظة خلال عام ٢٠١٧، مقارنة بعام ٢٠١٦، مسجلة ٢٢ مليارا و٤١٧ مليون دولار، مقابل ٢٠ مليارا و٤٠٩ ملايين دولار، بزيادة نسبتها ١٠٪.

أيضا هناك ٨ قطاعات إنتاجية حققت أعلى معدل زيادة فى الصادرات خلال عام ٢٠١٧، مقارنة بعام ٢٠١٦، حيث سجلت صادرات الصناعات الكيماوية والأسمدة ٤ مليارات و٤٤١ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٣٢٪، كما سجل قطاع الملابس الجاهزة مليارا و٤٤٢ مليون دولار بزيادة نسبتها ١٣٪، بينما سجل قطاع الصناعات الهندسية مليارين و٥٧١ مليون دولار، بزيادة نسبتها ١٠,٦٪، وسجل قطاع المفروشات ٥١٩ مليون دولار بزيادة نسبتها ٤٪، كما حقق قطاع الغزل

والنسيج صادرات بقيمة ٨٣٣ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٦,٥٪ عن العام الماضى. أما الصناعات الغذائية، فسجلت مليارين و٧٨٣ مليون دولار بزيادة نسبتها ٣٪، وسجل قطاع مواد البناء ٥ مليارات و٨٨ مليون دولار بزيادة نسبتها ٣,٥٪، وسجلت الحاصلات الزراعية مليارين و ٢١٤ مليون دولار بزيادة نسبتها ٣٪[٣٦].

كذلك استقبلت أسواق الإمارات والسعودية ولبنان والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وفرنسا وأسبانيا وتركيا وإيطاليا وبريطانيا صادرات مصرية عام ٢٠١٧ بقيمة ١١ مليار و٨٥٥ مليون دولار بزيادة نسبتها ٨,٥٪ عن عام ٢٠١٦.

وجاءت هذه المؤشرات الإيجابية فى ضوء ما تم وضعه من قواعد وسياسات لمواجهة ظاهرة الاستيراد العشوائى لضمان جودة المنتجات المستوردة، الأمر الذى ساهم فى الحد من دخول المنتجات متدنية الجودة ومنح فرصة كبيرة للصناعة الوطنية لزيادة طاقتها الإنتاجية، ومن ثم إحلال المنتجات الوطنية محل مثيلتها المستوردة لتلبية احتياجات ومتطلبات المستهلك المصرى وتصدير الكميات الفائضة إلى الأسواق الخارجية[٣٧].

وواصلت الصادرات المصرية ارتفاعها، فقد ارتفعت فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بمعدل ١٩٪ عن العام السابق له لتحقق نحو ٢٥٨٢٧ مليون دولار.

وقد جاءت هذه القفزة فى قيمة الصادرات فى ضوء زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، من خلال وصول قيمة التعاقدات التصديرية للشركات المصرية بألمانيا إلى ١٣٠ مليون دولار، وإتاحة ١٠٤ فرص تصديرية بقيمة ٧٥ مليون دولار بواسطة جهاز التمثيل التجارى.

بالإضافة إلى رفع الحظر الروسى المفروض على تصدير البطاطس المصرية، وإلغاء الحظر على المنتجات المصرية المصدرة إلى السودان، ورفع كندا الحظر المفروض على الشحن التجارى الجوى لرحلات مصر للطيران، وأخيرًا إطلاق منطقة

التجارة الحرة الإفريقية، والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية[٣٨].

وفى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ إجمالى الصادرات نحو ٢٨٤٩٥ مليون دولار بنسبة ارتفاع ٩,٣٪ عن العام السابق له.

حيث ارتفعت معدلات التجارة البينية بين مصر والتجمعات الدولية التى تضم مصر فى عضويتها، وتلك التى لا تضم مصر فى عضويتها".

وجاءت منطقة التجارة الحرة العربية فى المرتبة الأولى فى حجم التجارة مع مصر، إذ بلغت قيمتها ١٠,١ مليار دولار عام ٢٠١٩ مقابل ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٥,٩٪، يليها تجمع **دول الساحل والصحراء** (الإسكوا)؛ حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠١٩، مقابل ٨,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٤,٠٪.

وفى المرتبة الأخيرة جاءت مجموعة الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)، حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات ٢,١ مليار دولار عام ٢٠١٩ مقابل ١,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ١١,٣٪.

كما ارتفعت صادرات مصر للتجمعات الدولية التى لا تتضمن عضوية مصر وهي تجمع الاتحاد الأوروبى، تجمع آلاف، تجمع النافتا، تجمع رابطة الآسيان، تجمع الميركوسور، وبلغ إجمالى قيمة صادرات مصر إلى تلك التجمعات ١٣,٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، مقابل ١٢,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، بنسبة زيادة قدرها ٨,٦٪.

وجاءت صادرات مصر إلى **الاتحاد الأوروبى** فى المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمتها ٩,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩، مقابل ٩,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ١,٧ ٪، يليها تجمع النافتا حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات ٣,٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، مقابل ١,٨ مليار دولار عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٦٢,٩٪[٣٩].

٢- تداعيات فيروس كورونا على إجمالى الصادرات المصرية

تأثرت قيم الصادرات المصرية بشكل غير منتظم خلال أزمة كورونا، فبالنظر لبداية انتشار كورونا عالميًا وقبل اكتشاف حالات إيجابية فى مصر، أى خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٢٠، حيث ارتفعت قيمة الصادرات فى يناير ٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٢٤٨٢ مليون دولار مقارنة بـ٢٤٤٨ مليون دولار فى الشهر نفسه من العام السابق، وذلك بنسبة ارتفاع بلغت ١,٣٪، واستمرت قيمة الصادرات فى الزيادة خلال فبراير ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٦٩٤ مليون دولار مقارنة بـ ٢٦٠٩ مليون دولار فى الشهر نفسه عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع وصلت إلى ٣,٢٥٪.

أى أن الصادرات المصرية كانت فى طريقها إلى تحقيق المزيد من الارتفاع وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن بدأ الفيروس فى الانتشار بمصر، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات فى مارس ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٢٣٨ مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها ١٦,٩٢٪ عن الشهر السابق للانتشار، وبنسبة انخفاض بلغت ١٨٪ إذا ما قُورنت بالشهر نفسه عام ٢٠١٩.

كذلك انخفضت الصادرات بنسبة ٤,٧٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ومع تزايد الأعداد المصابة بالفيروس فى مصر شهدت الصادرات المزيد من الانخفاض لتصل قيمتها إلى ١,٥٧٢ مليون دولار فى مايو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٧٢٧ مليون دولار فى الشهر نفسه عام ٢٠١٩، بنسبة انخفاض بلغت ٤٢٪[٤٠]. ويظهر ذلك فى شكل (٤).

شكل (٤)

الصادرات المصرية خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام (٢٠١٩ –٢٠٢٠)

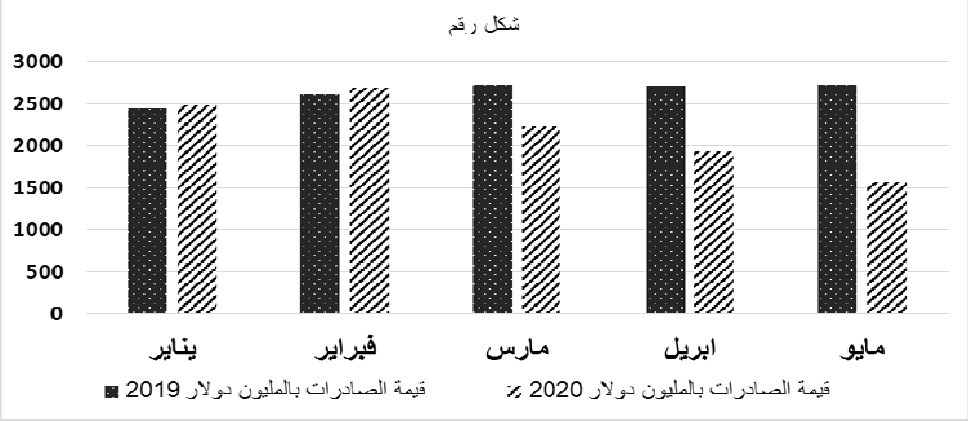

المصدر: سارة ناصح، "مؤشرات مختلطة: كيف أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية المصرية"، المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٤.

وإجمالًا أدت جائحة كورونا إلى انخفاض قيمة الصادرات عام (٢٠٢٠/٢٠١٩) بنسبة ٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨؛ حيث سجلت نحو ٢٦٣٧٦ مليون دولار بعد أن سجلت نحو ٢٨٤٩٥ مليون دولار فى العام السابق للجائحة.

وجاء ذلك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنسبة ٣٢٪، والبترول الخام بنسبة ٤٦,٥٪، والملابس الجاهزة بنسبة ٣١٪، وكذلك انخفاض قيمة الصادرات من الصابون ومستحضرات التنظيف ومنتجات الألبان والبلاط والأدوات الخزفية[٤١].

ويُمكن إرجاع جزء من هذا الانخفاض إلى توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلًا من تصديرها، فضلًا عن قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات وبالأخص الفول والعدس، وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية، بالإضافة إلى

ما حدث عقب انتشار الجائحة من إغلاق الحدود، والحد من التنقلات بشكل عام بين الدول[٤٢].

ومن المرجح أن تؤدى أزمة فيروس كورونا إلى مزيد من التراجع فى أداء الصادرات، على الأقل فى الأمد القريب، فى ضوء الركود العالمى الذى يلوح فى الأفق. ومن شأن ضعف الطلب العالمى أن يخفض الطلب على السلع والخدمات القابلة للتصدير فى مصر، ويزيد من حدة المنافسة فى الأسواق العالمية. وتعتمد مصر اعتمادا كبيرا على استيراد المواد الخام والمستلزمات للإنتاج المحلى والصادرات (على سبيل المثال، يستورد قطاع الصناعات التحويلية نحو ٤٨٪ من المستلزمات الوسيطة). وبالتالى، فإن تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، التى يعتمد الكثير منها بشكل كبير على الإمدادات الصينية، سيؤثر سلبيا أيضا على الإنتاج المحلى والصادرات. وستتعرض جميع قطاعات تجارة الخدمات الرئيسية – النقل عبر قناة السويس، والسفر، والسياحة– على الأرجح لتأثيرات ملموسة نتيجة حالات التعطل المتعلقة بالأزمة[٤٣].

والجدير بالذكر أن أزمة كورونا أدت إلى تراجع عجز الميزان التجارى بصفة عامة منذ بداية عام ٢٠٢٠ حتى الآن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى، حيث تراجع عجز الميزان التجارى منذ بداية الأزمة فى يناير ٢٠٢٠ ليصل إلى ٢٨٣٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٠٦٩ مليون دولار فى الشهر نفسه فى العام السابق، وذلك بنسبة تراجع بلغت ٣٠,٣٥٪.

واستمر تراجع هذا العجز حتى مايو ٢٠٢٠ حيث بلغ نحو ٢٥٨٦ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٠٥٢ مليون دولار فى الشهر نفسه عام ٢٠١٩، أى بنسبة انخفاض بلغت ٣٦,١٧٪، وعلى مدار الأشهر الخمسة (من يناير حتى مايو ٢٠٢٠) أى منذ بداية الأزمة يمكن القول إن الجائحة أثرت بصورة إيجابية على أداء الميزان التجارى

المصرى؛ حيث انخفض العجز من نحو ٢٨٣٤ مليون دولار فى يناير ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٥٨٦ مليون دولار فى مايو ٢٠٢٠ بنسبة تراجع بلغت ٨,٧٥٪[٤٤].

ويرجع انخفاض عجز الميزان التجارى إلى انخفاض قيم الواردات الناتج عن انخفاض أسعار النفط، والذى يمثل الجزء الأكبر من الواردات المصرية، بالإضافة إلى انخفاض الواردات بشكل عام نتيجة للتباطؤ الاقتصادى، ومن ثم جاء حجم الانخفاض فى الواردات أكبر من حجم الانخفاض فى الصادرات، وهو ما أدى إلى تحسن فى الميزان التجارى والحساب الجارى.

وقد يتم تفسير ذلك على أن الاقتصاد المصرى استطاع تجاوز الأزمة من خلال تحسن مؤشرات التجارة الخارجية كما سبق الإشارة، وهو أمر غير صحيح فحقيقة الأمر أن التحسن جاء نتيجة لانخفاض الواردات السلعية بقدر أكبر من انخفاض الصادرات السلعية وبتحليل ما إذا كان هذا الأمر سلبيا أم إيجابيا، فإن ذلك يتوقف على طبيعة الواردات. والتى تمثل أغلبيتها سلعا وسيطة. وهو أمر له تأثير سلبى على الصناعة الوطنية إذا لم يكن هناك بديل محلى يتمتع بنفس الجودة ونفس السعر[٤٥].

وإضافة لما سبق عرضه من تأثير فيروس كورونا على كل من الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين فى الخارج والعائد من إجمالى الصادرات بالدراسة والتحليل باعتبارهم أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر، نلقى الضوء فيما يلى على مصدرين آخريين من مصادر النقد الأجنبى وهما إيرادات قناة السويس والعائد من الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ومدى تأثرهم بالأزمة وذلك فى عجالة سريعة.

رابعاً: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر

برغم كون مصر الأعلى جذبا" للاستثمار فى قارة افريقيا، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر لا تزال منخفضة وآخذة فى التناقص. فخلال السنة المالية ٢٠١٩ وصل الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى،

وهو أقل كثيرا من نسبته فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كما أنه لا يزال مركزا فى قطاع البترول (٧٤,٣٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر) الذى تقل فيه إمكانيات خلق فرص العمل، وعلى العكس من ذلك، ظلت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والصناعات التحويلية والتشييد، متواضعة بنسبة ١٤٪ و ٥٪ و ٢٪ على التوالى. على الصعيد العالمى، شهدت اتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر انخفاضًا كبيرًا فى عامى (٢٠١٧-٢٠١٨)، لكن عام ٢٠١٩ شهد ارتفاعا نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة، كما زادت التدفقات إلى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقالية، بينما انخفضت التدفقات إلى الاقتصاديات النامية بشكل طفيف[٤٦].

إلا أنه فى ظل أزمة فيروس كورونا يتضح من جدول (١) وشكل (٥) أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر انخفضت عام (٢٠١٩/٢٠٢٠) بنسبة ٣,٥٪؛ حيث حققت نحو ١٥٨٣٦,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١٦٣٩٣,٥ مليون دولار عام (٢٠١٨/٢٠١٩).

شكل (٥)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠)-(٢٠١٩/٢٠٢٠)

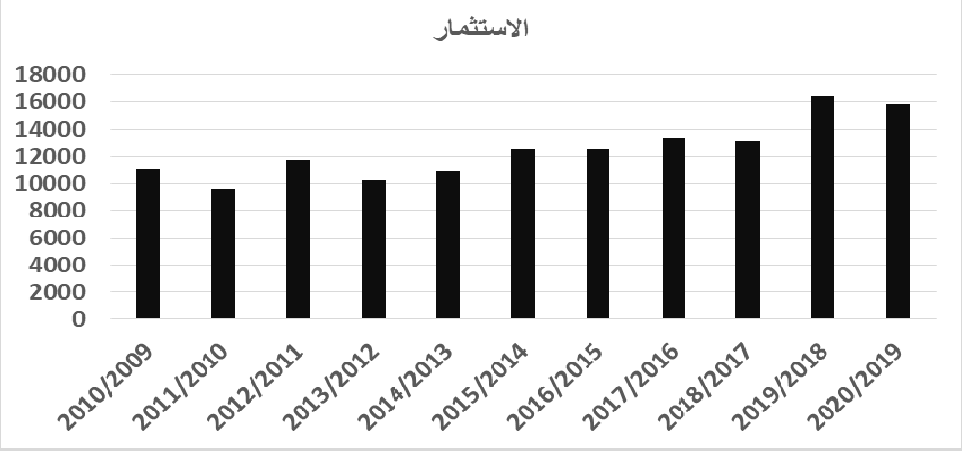

المصدر: بيانات جدول (١).

ويرجع ذلك إلى تأثير جائحة كورونا وما ترتب عليها من إجراءات إغلاق كلية أو جزئية فى الدول كافة، بما أدى إلى تراجع الطلب العالمى على المنتجات البترولية ومن ثم تراجع أسعار النفط وانخفاض أرباح قطاع البترول فتوجهت الاستثمارات لقطاعات أخرى بدول أخرى. ومن جهة ثانية، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الموجهة لقطاعات غير بترولية بمقدار ٥٥,٦ مليون دولار، وكذلك تراجعت الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة بمقدار ٢٧,٧ مليون دولار، كما انخفضت تحويلات غير المقيمين لشراء عقارات فى مصر بمقدار ٣,٢ مليون دولار، فى حين ارتفعت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتصل إلى ٢٤,٥ مليون دولار. وأخيرًا فقد ارتفعت الأرباح المرحلة وفائض الأرصدة المدينة بمقدار ١٢٧,٦ مليون دولار لتسجل نحو ١,٣ مليار دولار. وفى هذا السياق، يلاحظ أنه على الرغم من بذل الدولة للعديد من الجهود لجذب الاستثمارات، إلا أن جائحة كورونا كان من شأنها الحد من حركة رؤوس الأموال بين الدول، خاصة فى ظل زيادة مخاطر الاقتصاد العالمى، وتصاعد نزعة الحماية التجارية[٤٧].

أما ميزان دخل الاستثمار الذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة عن كل من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والودائع المصرفية والمديونيات الخارجية والذى يمثل أحد بنود ميزان المعاملات الجارية، فقد سجل عجزًا بمقدار ٣,١ مليار دولار مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال الربع المناظر من العام السابق؛ ويرجع ذلك إلى تراجع الأرباح المدفوعة للاستثمار المباشر وعلى رأسها أرباح شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية. وبالمثل فقد تراجعت تحويلات أرباح فروع الشركات المصرية الواردة من الخارج، إلا أن تراجع مدفوعات دخل الاستثمار كان أكبر من تراجع المتحصلات لينخفض العجز الإجمالى فى ميزان دخل الاستثمار بمقدار ٢٦١,٢ مليون دولار[٤٨].

خامساً: تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا على إيرادات قناة السويس

تشكل إيرادات قناة السويس المصدر الرابع للدخل القومي لمصر بالعملات الأجنبية وذلك بعد الصادرات وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج وقطاع السياحة. إذ تُمثل عائداتها نحو ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى و١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويُضاف إلى ذلك أنها أحد أهم مصادر العملة الصعبة إذ تبلغ إيراداتها سنويًا أعلى من ٥ مليارات دولار. وترتبط هذه العائدات مع حجم التجارة العالمية بعلاقة طردية، إذ يعبُر القناة ما يزيد على ١٣٪ من حجم التجارة العالمية، بالتالى فإن انخفاض حجم التجارة العالمية يؤدى مباشرة إلى انخفاض عائداتها[٤٩].

مع انتهاء العام المالى ٢٠٢٠، شهدت حركة الملاحة بقناة السويس ارتفاعًا بنسبة ٤,٤٪، رغم جائحة فيروس كورونا التى أصابت كل دول العالم، حيث عبرت ١٩,٣ ألف سفينة، وذلك مقارنة بـ١٨,٥ ألف سفينة فى العام المالى ٢٠١٩ .

وعلى الرغم من أن إيرادات القناة تتأثر بحركة التجارة العالمية سلبيا وإيجابيا، إلى أنه رغم تراجع حركة التجارة العالمية، بسبب تداعيات تفشى فيروس كورونا حول العالم، إلا أن القناة والقائمين ظلوا يعملون على قدم وساق لاستغلال المنطقة وجعلها منطقة إنتاجية ومنطقة تخزين، إلى جانب مراعاتهم للظروف العالمية لجائحة كورونا، وتقديمهم كافة الخدمات الصحية واللوجيستية للسفن العابرة بالإضافة إلى عمل تخفيضات كبيرة مدروسة ومحسوبة لجلب أكبر عدد من السفن والحمولات كما تم تثبيت رسوم عبور السفن للقناة، أيضا منح سياسات وحوافز تسويقية مرنة للسفن العابرة للقناة خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تجديد جميع المنشورات الملاحية الخاصة بالحوافز والتخفيضات التى تم اعتمادها لبعض فئات السفن، ونتيجة لهذه السياسات زادت أعداد السفن والحمولات التى تعبر قناة السويس، وتم تحقيق الأرقام القياسية فى عبور السفن بقناة السويس، متوقعا زيادة إيرادات قناة السويس وزيادة نصيبها بشكل أكبر من التجارة العالمية من ٩٪ إلى ١٣٪، وذلك

ضمن الجهود المبذولة للتعامل مع الظروف غير المواتية والتحديات غير المسبوقة التى فرضتها جائحة فيروس كورونا[٥٠].

كما نجحت السياسات التسويقية التى تم استحداثها خلال عام ٢٠٢٠، فى تقليل التأثير السلبى للأزمة الحالية وكسب ثقة العملاء، حيث ساهمت فى جذب ٦٨٦ ناقلة غاز طبيعى مسال رغم تراجع حركة تجارة الغاز الفورى لدول آسيا، فى ظل انخفاض أسعار الغاز الطبيعى لمستويات تاريخية، كذلك سجلت التقارير الملاحية بالقناة خلال عام ٢٠٢٠ عبور ١٨,٨٢٩ ألف سفينة، بإجمالى حمولات صافية قدرها ١.١٧ مليار طن، ثانى أعلى حمولة سنوية صافية فى تاريخ القناة، مقابل عبور ١٨,٨٨٠ ألف سفينة، بإجمالى حمولات صافية قدرها ١,٢١ مليار طن خلال عام ٢٠١٩، بفارق لا يتجاوز ٥١ سفينة، و ٣٨,١ مليون طن فقط بين العامين.

وتعد هذه الإيرادات قياسية خاصة فى الظروف المضطربة والتحديات غير المسبوقة التى شهدها العالم خلال عام ٢٠٢٠، فى ظل تراجع مؤشرات حركة التجارة العالمية بنسبة ١٠٪، وانكماش الاقتصاد العالمى بنحو ٤,٤٪، علاوة على انخفاض أسعار النفط إثر تداعيات أزمة كورونا[٥١].

وبالنظر إلى جدول (١) وشكل (٦) يمكن الإشارة إلى أن إيرادات القناة سجلت خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو٥٨٠٥,٧ مليون دولار بنسبة ارتفاع ١,٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك على الرغم من تراجع حركة التجارة العالمية بسبب جائحة فيروس كورونا، وهذا يؤكد حرص الهيئة على اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التى تقتضيها إدارة الأزمة الحالية وما تتطلبه من ضرورة حتمية للتعامل مع المتغيرات العالمية بمرونة تامة، وإدراك لعلاقة التأثير والتأثر بين حركة التجارة المارة بالقناة، والظروف غير المواتية التى يمر بها الاقتصاد العالمى وصناعة النقل البحرى.

شكل (٦)

تطور إيرادات المرور بقناة السويس خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠)-(٢٠١٩/٢٠٢٠)

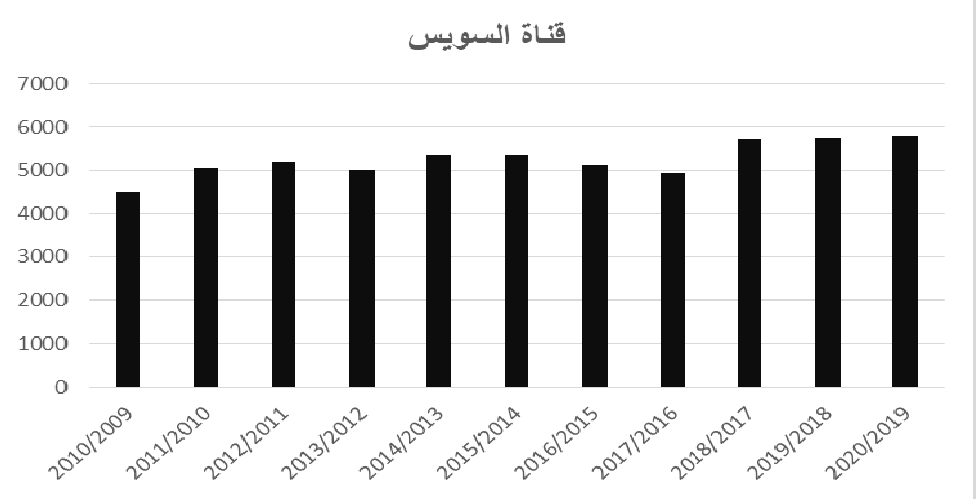

المصدر : بيانات جدول (١).

وفى ضوء ما سبق ذكره من تداعيات الأزمة على مصادر النقد الأجنبى فى مصر، وانخفاض عائد كل من السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر كان الأثر السلبى لجائحة كورونا على إجمالى النقد الأجنبى فى مصر رغم ارتفاع عائد كل من تحويلات العاملين فى الخارج وقناة السويس.

فقد تراجع احتياطى النقد الأجنبى بقيمة ٥,٤ مليار دولار خلال مارس ٢٠٢٠ حيث سجل صافى الاحتياطى ٤٠,١ مليار دولار مقابل ٤٥,٥ مليار دولار فى مارس ٢٠١٩. وجهت هذه الاحتياطيات لتغطية احتياجات السوق المصرى من النقد الأجنبى وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية، وضمان استيراد سلع إستراتيجية وسداد الالتزامات الدولية الخاصة بالدين الخارجى[٥٢].

بصفة عامة انخفض إجمالى النقد الأجنبى فى مصر عام (٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى نحو ١٥٨٣٦,٦ مليون دولار بمعدل انخفاض ٣,٥٪ مقارنة بعام

(٢٠١٨/٢٠١٩)، حيث كان نحو ١٦٣٩٣,٥ مليون دولار ويتضح ذلك من جدول (١).

ونعرض فيما يلى متطلبات الخروج من الأزمة.

سادساً: متطلبات مواجهة أزمة جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى

طبقت الحكومة منذ بداية الأزمة سياسات مالية ونقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ويجب الاستمرار فى تقديمها أيضا فى مرحلة استمرار الاحتواء والخروج الحذر والتعافى والتحرك سريعا؛ لتعزيز الطلب وإطلاق عملية منسقة للتحفيز المالى طالما ظل التضخم منخفضا وعلى درجة جيدة من الثبات، وينبغى أن تظل السياسة النقدية والمالية محتفظة بطابعها التيسيرى(٥٣).

ونظرا لأن التداعيات الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة فى قطاعات محددة، يتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.

وفى ضوء ما سبق نشير فيما يلى إلى متطلبات تخفيف حدة الأزمة والخروج منها:

- ينبغى أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التى تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة التوحيد والتنفيذ الفعال للشراكة طويلة الأمد بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتعين على الحكومة المصرية مواصلة الجهود لبدء النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص.

- تخفيف القيود طويلة الأمد، وتقليل الروتين، وزيادة تعزيز بيئة الأعمال مع مواصلة الحكومة لدورها المستمر فى العديد من المجالات بعد كورونا، حيث يظل الاستثمار العام فى قطاعى الصحة والتعليم أساسيًا للنمو الشامل.
- يجب على الحكومة أن تواصل مشاريعها الضخمة اللازمة فى إطار البرنامج العام. كما تحتاج إلى التعجيل بإعادة هيكلة وتطوير مؤسساتها وتكييف الإطار التنظيمى المناسب(٥٤).
- أهمية التعاون الناجح بين القطاعين العام والخاص فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يكون صرف الاستثمار الخاص المحلى، وكذلك الاستثمار الأجنبى المباشر ضروريًا، بينما تضطر الحكومة إلى العمل بجدية أكبر على القواعد واللوائح المتوافقة لتعزيز رقمنة الإدارة والاقتصاد بشكل عام.
- يجب تطوير ودعم سلاسل الإنتاج المحلى – كلما سمح الوضع – فى الأجهزة المنزلية والمنتجات الكهربائية والأدوية والصناعات الغذائية ودعم قدرات مصر فى هذه المجالات، وهى الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية على المستوى الإقليمى والدولى(٥٥).
- ضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمى، وهو ما سيمثل منعطفًا إيجابيًا للتأثيرات السلبية لـ COVID 19. الواقع أن الإغلاق العام الذى تسبب به الوباء جعل من الضرورى الانتقال إلى الرقمنة فى جميع قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم والمالية والتجارة. لا يوجد بديل للتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمى والتعلم الإلكترونى والتعلم المختلط والمنصات عبر الإنترنت وشركات التوصيل للارتقاء إلى القمة فى السوق المصرى.
- ضرورة ربط جميع الوحدات الصحية فى جميع القرى بالتكنولوجيا لمكافحة الوباء. فمن المؤكد أن الرقمنة ستساعد فى تعزيز إدماج السكان الأكثر حرمانًا فى النمو الاقتصادى، بحيث لا يتم التخلى عن أحد.

- ضرورة الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص، والحفاظ على النمو، وتعزيز الإنتاجية وخلق الوظائف[٥٦].

خاتمة

لقد أدت جائحة فيروس كورونا وتبعاتها إلى تفاقم الكثير من التحديات بل وخلقت تحديات جديدة. فعلى مستوى الاقتصاد الكلى، تتأثر مستهدفات المالية العامة وميزان التعاملات الخارجية بالتراجع فى النمو الاقتصادى وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات الضريبية. إن تراجع المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية قد يؤدى إلى تدهور الموازين الخارجية لمصر، على الأقل فى المدى القريب. وقد أدت زيادة الاحتياجات التمويلية إلى تصاعد الضغوط على الدين الحكومى المرتفع بالأساس. وتأثرت العديد من الشركات بالصدمات على جانبى العرض والطلب وبالأثر السلبى للأزمة على ميزانياتها العمومية، وقد دفع بعضها إلى الإفلاس مع توقف النشاط وانكماش الطلب. أما الشركات والعمالة المتواجدة فى القطاع غير الرسمى، فهم معرضون لمخاطر شديدة، خاصة مع وجود عدد قليل من الاحتياطات الوقائية لحمايتهم من الصدمات المتعلقة بالرعاية الصحية والدخل. لقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتخفيف من آثار تفشى الفيروس، بما فى ذلك التخفيض الكبير فى معدلات الفائدة الرئيسية، وتأجيل مدفوعات الضرائب للقطاعات المتضررة، وتوسيع مظلة المساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة المعرضة للمعاناة.

المراجع

١- إيمان مرعى، سياسات الحكومة المصرية لمواجهة أزمة كورونا، الملف المصرى، السنة الرابعة، العدد ٦٩، مايو ٢٠٢٠، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ١٩.

٢- نجوى عبد الله سمك وآخرون، تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصرى والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته (١٤ فبراير- ٣٠ أبريل ٢٠٢٠)، دراسة مقدمة من قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (فى إطار مبادرة جامعة القاهرة لدعم البحث العلمى)، جامعة القاهرة، ص ث.

٣- سلوى محمد مرسى؛ وزينب محمد الصادى، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، الإصدار رقم (١٠)، المعهد القومى للتخطيط، جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٢٠، ص٢.

٤- المرجع السابق، ص٣.

٥- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، إصدار ٢٠٢١، ص ٤٤.

٦- حمدى عبد العظيم، ٢٠١١ كان العام الأعظم على الاقتصاد المصرى، ٢٦ ديسمبر ٢٠١١.
Available at www.bbc.com accessed on 1/4/2021.

٧- كريم سعيد، السياحة المصرية فى عيون الخبراء والمؤسسات العالمية،٢٠ نوفمبر ٢٠١٩.
Available at www.al-ain.com accessed on 20/3/2021.

٨- أكرم مدحت، ١٣ مليون سائح فى مصر عام ٢٠١٩، ٦ فبراير ٢٠٢٠، متاح على
https://news.travelyalla.com ACSSED on16/3/2021.

٩- الهيئة العامة للاستعلامات، السياحة تحقق أعلى إيرادات فى تاريخها خلال عام ٢٠١٩، ٣١ مارس ٢٠٢٠.

Available at www.sis.gov.eg ACSSED on 3/4/2021

١٠- كريم سعيد، مرجع سابق.

١١- بندر بن فهيد ال فهيد؛ عبد الوهاب تفاحة، تأثير انتشار وباء كورونا على الاقتصاد والسياحة والسفر، دراسة تحليلية مشتركة بين المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى، صادرة عن المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى، ٣ سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٤.

١٢- المرجع السابق، ص ٣.

١٣- The Egyptian Centre For Economic Studies, Views on News, Follow-up on The Effects Of Covid-19 On The Egyptian Economy Tourism Sector, Issue 25, 7-12-2020, p4.

Available at www.eces.org.eg

١٤- البنك المركزى المصرى، بيانات السلاسل الزمنية Available at www.cbe.org.eg.

١٥- The Egyptian Centre For Economic Studies, Views on News, "Follow-Up on the Effects of Covid-19 on the Egyptian Economy Tourism Sector", op. cit., p.5.

١٦- OECD, OECD Policy Responses to Corona virus (COVID-19): Rebuilding Tourism For The Future: COVID-19 Policy Responses and Recovery, 22 October 2020. Available at www.oecd.org.

١٧- Clemens Breisinger and others , Economic Impact of COVID-19 on Tourism and Remittances: Insights from Egypt, International Food Policy Research.

١٨- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لأزمة كورونا (كوفيد- ١٩) فى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٧.

Available at www.oecd.org

١٩- نجوى عبدالله سمك وآخرون، مرجع سابق، ص ٤١.

٢٠- The Egyptian Center for Economic Studies, Views on crisis Remittances from Egyptian workers Abroad,views on News,Issue1 ,24 March 2020, p.3. Available at www.eces.org.eg .

٢١- فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، الإصدار رقم (٢)، المعهد القومى للتخطيط، جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٢٠، ص ١٤.

٢٢- المرجع السابق، ص ١٥.

٢٣- The Egyptian Center for Economic Studies, Views on crisis Remittances from Egyptian workers abroad, op.cit. 4.

٢٤- فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ١٥.

٢٥- أحمد فاروق غنيم، أثر جائحة كوفيد-١٩ على تجارة مصر الخارجية ومستتبعاتها الاقتصادية، مجلة آفاق اقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، العدد (١)، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٢٠.

٢٦- أسماء رفعت، كيف أثّرت أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصرى؟، المركز المصرى للفكر والدراسات والاستراتيجية، ٢٧ فبراير ٢٠٢١، ص ٨.
Available at www.ecsstudies.com

٢٧- The Egyptian Center for Economic Studies, " Views on crisis Remittances from Egyptian Workers Abroad'' ,op. cit., p.5.

٢٨- Ibid.,pp.13-14.

٢٩- سارة ناصح، مؤشرات مختلطة: كيف أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية المصرية، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١.
Available at www.ecsstudies.com

٣٠- فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ١٠.

٣١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتبادل التجارى.

Available at www.capmas.gov.eg

٣٢- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، انخفاض فى قيمة صادرات جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٢، اعتمادا على بيانات النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ٢٠١٢ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

Available at www.fedcoc.org.eg accessed on 1/4/2020.

٣٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠١٥، ص ٢١.

Available at www.capmas.gov.eg .

٣٤- المرجع السابق، ص٢٣.

٣٥- مجموعة البنك الدولى، مؤسسة التمويل الدولية، الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص ـ تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج ـ خلق الأسواق فى مصر، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٢٥.

Available at www.ifc.org

٣٦- وزارة التجارة والصناعة، التقرير الربع سنوى، اتجاهات الصادرات المصرية عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، ص١٤.

Available at www.mti.gov.eg .

٣٧- المرجع السابق، ص ٢٥.

٣٨- خالد الحسينى، قفزة فى صادرات مصر عام ٢٠١٨، ١٠ يناير ٢٠١٩.
Available at www.alarabiya.net accessed on 4/4/2021.

٣٩- صادرات مصر للتجمعات الدولية، ١٩ يوليو ٢٠٢٠.

Available at www.arabicsputniknews.com accessed on 23/3/2020.

٤٠- سارة ناصح، مرجع سابق، ص ٤.

٤١- أسماء رفعت، مؤشر إيجابى: تحسن الميزان التجارى المصرى رغم جائحة كورونا، المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠، ص٢.

Available at www.ecsstudies.com

٤٢- سارة ناصح، مرجع سابق، ص ٧.

٤٣- مجموعة البنك الدولى، مؤسسة التمويل الدولية، الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص ـ تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج ـ خلق الأسواق فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

٤٤- سارة ناصح، مرجع سابق، ص ١٠.

٤٥- أحمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٤٦- مجموعة البنك الدولى، مؤسسة التمويل الدولية، الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص ـ تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج ـ خلق الأسواق فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٤.

٤٧- كنزى سيرج، الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل كورونا، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،١٢ أبريل ٢٠٢١، ص٢.

Available at www.ecsstudies.com

٤٨- أسماء رفعت، مرجع سابق، ص ٤.

Available at www.ecsstudies.com

٤٩- محمد شادى، تأثير كورونا على الاقتصادين العالمى والمصرى واستراتيجيات المواجهة، المرصد المصرى، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٣ مارس ٢٠٢٠، ص٥.

Available at www.ecsstudies.com

٥٠- إيرادات قناة السويس وجائحة كورونا، ٣ يناير ٢٠٢١.

Available at www.economyplusme.com accessed on 18-4-2021.

٥١- محمد شادى، مرجع سابق، ص ٧.

٥٢- نجوى عبد الله سمك وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٥٣- المرجع السابق، ص ١٢٧.

٥٤- ماجدة شاهين، الاقتصاد المصرى وأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، المجلس المصرى للشئون الخارجية، بدون تاريخ، ص ص ١٠-١١.

Available at www.ecfa-egypt.org

٥٥- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كوفيد-١٩ إعادة تشغيل الاقتصاد - رؤى وخبرات دولية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، العدد الأول، ص ص ٢٨-٢٩.

٥٦- ماجدة شاهين، مرجع سابق، ص ١٣.

Abstract

THE ECONOMIC REPERCUSSIONS OF THE
CORONAVIRUS (COVID 19) PANDEMIC CRISIS
ON FOREIGN EXCHANGE FLOWS TO EGYPT
AND THE REQUIREMENTS TO ADRESS
THE REPERCUSSIONS OF THE CRISIS

Rania Amer

This study aims to shed light on the economic effects of the Coronavirus pandemic on the most important sources of foreign exchange in Egypt and ways to confront these effects, as the decline of the main sources of foreign currency may lead to the deterioration of Egypt's external balances. With a decline in economic growth, an increase in spending on health and social protection, and a decrease in tax revenues, the increase in financing needs has also led to mounting pressures on the already high government debt.